هجرة العاملات الزراعيات: من حقول الطماطم المغربية إلى مزارع الفراولة الاسبانية

الحسن فركاكوم. طالب بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر اكادير- المغرب

الملخص: أتاح انفتاح النافذة الديمغرافية بالمغرب فرصا هامة لإسهام المرأة في التنمية الاقتصادية، وتحررها من "قيود" اجتماعية وعادات وتقاليد موروثة، حصرت دورها في الإنجاب والعناية بالأسرة. ومع تبني الدولة خيار الانفتاح على اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الفلاحة التصديرية، أضحت الحاجة ملحة إلى يد عاملة لا يغطيها العرض المتوفر، فلجأ المستثمرون إلى طلب شغيلة نسائية تتميز بخصوصيات مشجعة، فانطلقت لهذا الغرض تيارات للهجرة نحو الأقطاب الفلاحية الكبرى غلى غرار اشتوكة بسهل سوس جنوب المغرب. كانت الهجرة النسائية إيذانا ببدء تحولات جوهرية مست النظام الهجري الوطني الذي صدر عشرات الآلاف من العاملات نحو مزارع الفراولة تؤطرها اتفاقيات مع الحكومة الاسبانية، وتتجاوب مع أهداف سياسية الهجرة في الاتحاد الأوربي. إن التأنيث الغالب على الهجرة إلى اسبانيا فرضته شروط المشغلين في مزارع الفراولة الذين يصرون، لا على الكفاءة ومستوى التأهيل المهني فحسب، بل على النوع الاجتماعي ومواصفات خاصة في العمر والحالة الزواجية والإنجاب لضمان عودة النساء فور نهاية الموسم الفلاحي، لكن تلك المواصفات أخلت بكثير من القيم وسرعت وتيرة التغيير الاجتماعي بالبلاد، لاسيما بعد تدفق الأرامل والمطلقات والنساء المعيلات لأسر فقيرة ... من مناطق المغرب العميق وهوامش المدن الكبرى والمراكز الحضرية الناشئة، للهجرة نحو الخارج في اتجاه حقول الفراولة الاسبانية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة النسائية، النافذة الديمغرافية، الشغل الفلاحي، التغيير الاجتماعي، الاستقلالية الذاتية.

Migration of female agricultural workers: from the Moroccan tomato fields to the Spanish strawberry farms.

lahsenFerkakoum, PhD student, Faculty of Arts and Humanities, IbnZohr University - Agadir, Morocco.

Abstract: The opening of the demographic window in Morocco provided important opportunities for the woman's contribution to economic development, and liberated her from social "restrictions" and inherited customs and traditions. The option of opening up to a market economy and encouraging foreign investment in the export agriculture sector adopted by the state, it became an urgent need for a workforce that was not covered by the available offer. So the investors resorted to requesting

female workers with encouraging characteristics, and for this purpose there were streams of migration towards the major agricultural poles, similar to Chtouka in the Souss Plain in southern Morocco. The female migration marked the beginning of fundamental transformations that touched the national immigration system that issued tens of thousands of workers towards strawberry farms, framed by agreements with the Spanish government, and responding to the aims of immigration policy in the European Union. The predominant feminization of immigration to Spain is imposed by the conditions of the employees of strawberry planters who insist on gender and special characteristics in age, marital status and childbearing to ensure their return immediately after the end of the agricultural season. However, those specifications have violated many values and accelerated the pace of social change in the country, especially after the influx of widows, divorced women and women with poor families...

Key words: female immigration, demographic window, agricultural employment, social change, autonomy.

مقدمة

تروم هذه الورقة بحث إشكالية مقاربة النوع الاجتماعي في الشغل الفلاحي، ومدى إسهام المرأة المهاجرة العاملة في التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع المغربي والتي تسارعت مع مطلع القرن 21.سرع التمييز الايجابي في الشغل الفلاحي لصالح المرأة المهاجرة وتيرة الاندماج في مسلسل التغيير الاجتماعي، وجعل من نساء النظام الهجري الوطني الجديد رائدات في مجال الثورة على القيود الاجتماعية الموروثة عن فترة ما قبل الاستعمار، وقائدات تحديث المجتمع، وفاعلات في نموذجه التنموي الجديد قيد إعادة التشكل بنظرة وطموح يأخذان بعين الاعتبار أدوار المرأة في التنمية المستدامة المنشودة. لقد تفاعلت المرأة بقوة مع متطلبات التغيير المجتمعي عبر آلية الهجرة والشغل الفلاحي منذ سنوات 2000، تاريخ ظهور شكل جديد من العلاقات رجال –نساء على إثر انفتاح النافذة الديمغرافية ومعها انفتاح أبواب الهجرة في وجه "هجرة نسائية منتقاة"إلى اسبانيا للعمل في مزارع الفراولة، وما استتبع ذلك من بداية تلاشي القيود الاجتماعية، تزامنا مع الشروع في تطبيق مبدأ المناصفة التي أكد عليها النص الدستوري لسنة2011، الذي متع المرأة مساواة مع الرجل بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تعقد أدوار الهجرة النسائية في التغيير المجتمعي وتجاوز القوالب الاجتماعية الموروثة بدافع التحرر من الضغوطات الأسرية التقليدية وضنك العيش في كنف عائلة معوزة ووطن لا يوفر كل حاجيات وحقوق النساء. وتغدو الهجرة نحو الأحواض الفلاحية الوطنية

أو في اتجاه اسبانيا طموحا نسائيا مشروعا بغض النظر عن تداعياتها وارتداداتها الاجتماعية غير المسبوقة.أما الأسئلة الإشكالية المؤطرة لهذه الورقة البحثية فنجملها في:

ما حدود الهجرة النسائية في التغيير المجتمعي الذي انطلق على المستوى الوطني منذ عقود؟

وهل حققت الهجرة طموح النساء المهاجرات في التحرر من الضغوطات الأسرية والمجتمعية وشتى أصناف المعاناة، أم كرستها وزادتها حدة وتعقيدا؟

ألم تخدم هجرة النساء باعتبارهن "قوة عمل ناعمة" مطامح الاقتصاد الفلاحي الرأسمالي المنفتح على أوروبا، على حساب معاناة الكادحات الزراعيات المهاجرات بين المغرب واسبانيا؟

أليست النساء اللواتي انتقتهن الهجرة الدولية إلى مزارع اسبانيا ضحايا آمال مزعومة بإمكانية تحقيق طموح المشروع الهجري المستقل في ظل احترام حقوق العاملات الزراعيات المادية والمعنوية؟

أليس وضع العاملات المهاجرات المغربيات في الضفة الشمالية لحوض المتوسط أكثر سوءا من الوضع الضفة الجنوبية، وأن حقول الطماطم المغربية أرحم لهن من مزارع الفراولة الاسبانية؟

وأخيرا هل ولوج المرأة لسوق الشغل عبر آلية الهجرة بعد انفتاح النافذة الديمغرافية هو المدخل الرئيس لانقلاب الأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء أم أن للانفتاح على الاقتصاد العالمي الدور البارز في ذلك؟

تلك أهم التساؤلات المؤطرة للبحث في الموضوع. أما **أهداف الدراسة** فتتلخص في الإحاطة بإسهام الوافد الجديد على المشهد الهجري الوطني، أي الهجرة النسائية، في تفكيك البنيات التقليدية للمجتمع المغربي وتسريع وتيرة التغيرات الوظيفية بين مختلف مكوناته، لاسيما وأن المد الهجري النسائي يتسارع بوتيرة كبيرة ويجرف معه كل الثوابت الاجتماعية الموروثة عن الفترات السابقة. فقد تحررت النساء نسبيا من الإنجاب الثقيل والمتكرر، وأصبح بإمكانهن خوض تجربة الهجرة لتحقيق الاستقلال المادي نحو الأحواض الهجرية الوطنية وعلى رأسها منطقة اشتوكة بسهل سوس جنوب المغرب. لكن المثير للانتباه خلال السنوات الأخيرة، هو قدرة النساء والفتيات على بناء مشروع هجري مستقل عن الأزواج والآباء خارج الوطن نحو مزارع أوروبا مثل ضيعات الفراولة الاسبانية. لقد تزايدت أعداد النساء اللواتي اخترن الهجرة المبرمجة نحو الخارج، وتزايد معه طموح الاستقلالية المادية كما قدرة النساء على تحدي كل الصعاب والمعاناة النفسية، لكن الارتدادات الاجتماعية لهذه الهجرة جد مؤثرة بالنظر إلى وضع المرأة في بنية وتركيبة المجتمع المغربي.

وتتجلى **أهمية الدراسة** في مقارنة أوضاع المهاجرات الزراعيات بين المغرب واسبانيا من حيث ظروف الاشتغال والحقوق الاجتماعية والرعاية الصحية وظروف الاستقبال والإيواء والأوضاع المادية والمعنوية، لاسيما وأن دراسة الهجرة والإحاطة بتداعياتها الاجتماعية لا يمكن أن تكتمل إلا بنظرة من الشمال والجنوب، من المناطق المرسلة للقوى العاملة النسائية وتلك المستقبلة لها بين ضفتي حوض المتوسط.لقد كانت المرأة في النظام الهجري الوطني التقليدي تابعة للرجل الزوج / الأب، لكن تغيرات المشهد الهجري من الذكورة المطلقة إلى التأنيث الغالب حرر المرأة وجعلها قادرة على قيادة مشروع هجرة مستقل تتحمل فيه وحدها تأثيراته النفسية، غير أن تداعياته الاجتماعية تطال كل أفراد الأسرة وبنيات المجتمع. إن تأنيث فعل الهجرة وبروز دور المرأة في

المشهد الهجري الوطني وولوجها سوق الشغل مع ما يترتب عن ذلك من نتائج هو مبتغى هذه الدراسة، خاصة وأن الطلب على اليد العاملة النسائية من طرف المشغلين المغاربة والمستثمرين الأجانب آخذ في الارتفاع بعد انفتاح النافذة الديمغرافية.

1- النافذة الديمغرافية وفرص عمل المرأة المغربية.

إن انخراط المرأة المغربية بفعالية في سوق الشغل عامة، وسوق الشغل الفلاحي خاصة، هو نتاج مرحلة التحول الديمغرافي التي دخلها المغرب منذ عقود. تتلخص مميزات هذه المرحلة في الانتقال من نظام ديمغرافي مرتفع الخصوبة والوفيات،إلى نظام ديمغرافي حديث يتسم بانخفاض معدل الخصوبة الكلية ومعدلات الوفيات. وقد أكدت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 هذا المنحى، إذ بلغ عدد سكان المغرب حوالي 33.848.242نسمة، بمعدل نمو ديموغرافي سنوي في حدود 1,25%. ولقد أسهم هذا التحول السكاني في انفتاح النافذة الديمغرافية بالمغرب، أي ارتفاع حجم الساكنة النشيطة في سن العمل (64-15 سنة) وتراجع الفئة السكانية غير النشيطة أو ما يعرف ديمغرافيا بالسكان المعالين (الأطفال أقل من 15 سنة والشيوخ أكثر من 64 سنة).

أتاح انفتاح النافذة الديمغرافية منذ عام 1981 والتي يرتقب حسب العديد من الدراسات السكانية أن تنغلق مع متم سنة 2025، وفرة اليد العاملة بما فيها القوى العاملة النسائية، وسمح بزيادة حجم مشاركة المرأة في سوق الشغل الفلاحي بفضل تراجع الخصوبة وتقلص حجم الأسر وفسح المجال للنساء والفتيات والأمهات للخروج للعمل بكثافة، واستغلال انفتاح النافذة الديمغرافية لتسجيل الحضور القوي في ميدان الشغل بكل أصنافه. وفي هذا الإطار،يندرج الانخراط الفاعل للمرأة المغربية المهاجرة سواء داخل حدود التراب الوطني أو نحو الخارج، للعمل في الضيعات الفلاحية المملوكة للمستثمرين الأجانب والمغاربة بالأحواض الفلاحية الكبرى على الصعيد الوطني وعلى رأسها منطقة سوسواشتوكة، أو اختيار الهجرة المبرمجة نحو الخارج للاشتغال في حقول ومزارع الفراولة جنوب اسبانيا، وخوض تجربة مغادرة "خلية الأسرة" والتمرد في البداية لوقت محدد على بعض التقاليد الاجتماعية التي يفرضها النظام العائلي والاجتماعي، مع ما يترتب عن ذلك من التداعيات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتصدع العلاقات بين الأم والمرأة من جهة وبين باقي أفراد الأسرة من الآباء والأبناء والأزواج من جهة ثانية. وفي مرحلة متقدمة من استمرار الهجرة وانفتاح النافذة الديمغرافية، يستحيل التصدع شرخا، ويصبح التمرد حقا اجتماعيا يفرضه الأمر الواقع ويخضع له الجميع أفرادا وجماعات،أسرا ومجتمعات. ومن العوامل التي عززت قدرات المرأة في الإسهام في هذا التغيير الاجتماعي نجد تحسن الصحة الإنجابية وتمكين المرأة والتعلم المنصف:

الصحة الإنجابية للمرأة: تغيرت كثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمغرب منذ بداية الألفية الثالثة وتغيرت معها أوضاع المرأة ووظائفها في النسيج الاجتماعي والعائلي وعلاقاتها مع باقي مكونات المنظومة الأسرية من الأبناء والأزواج والآباء. إذ لم تعد الحياة الإنجابية مثقلة بالأطفال ولم تصمد الرقابة العائلية والاجتماعية أمام رغبة المرأة في ولوج سوق الشغل، بعدما كانت الرقابة الاجتماعية لا تسمح بالعمل النسوي إلا في دائرة الاشتغال المنزلي. لقد تراجع معدل الخصوبة الكلية من 7,2 طفل لكل امرأة مع بداية الاستقلال إلى 2,21 طفل لكل امرأة سنة 2014

(المندوبية السامية للتخطيط، 2019)، وقد لوحظ أن انخفاض معدلات الإنجاب بدأت في التراجع مع بداية انفتاح النافذة الديمغرافية سنوات 1980 وتسارعت مع مطلع سنة 2000 ليصبح المعدل 2,19 سنة 2004. يفسر هذا التراجع في الإنجاب بالعديد من البواعث، منها ارتفاع سن الزواج الأول بالنسبة للنساء إلى 25.7 سنة في عام 2014، وانتهاء عهد " الزواج المبكر"،وتحكم المرأة في قرار الإنجاب وحجم أفراد العائلة وتنظيم الأسرة وتأجيل مشروع الزواج للتفرغ للذات ومواصلة الدراسة والحصول على العمل الذي يضمن الاستقلال المالي للنساء عن الأزواج... لقد أصبحت المرأة شريكا حقيقيا للرجل في ضبط الحياة الإنجابية واتخاذ القرارات الفاعلة في الأسرة بما فيها الخروج للعمل، أو الهجرة لدعم مشروع الأسرة في الحياة المشتركة الآمنة. وكانت المرأة بذلك فاعلا نشيطا في تعزيز فرصة انفتاح النافذة الديمغرافية ببلادنا ونتيجة لهذا الانفتاح في الوقت نفسه، بفضل تمكينها وقدرتها على خوض تجربة الهجرة لإنجاح المشروعات العائلية، وبالتالي الإسهام في كسر جمود القوالب الاجتماعية الموروثة.

تمكين المرأة:حدث تحول كبير في مجال تعزيز مكانة المرأة وأدوارها في الحياة الاجتماعية والعامة لاسيما بعد إقرار دستور 2011 الذي يوصف بكونه دستور المناصفة وتمكين المرأة المغربية عبر تيسير ولوجها إلى مختلف الحقوق مناصفة مع الرجل. غير أن الولوج إلى سوق العمل لا يزال يخضع لشروط اجتماعية تعصف بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في التشغيل،إذ لا يمثل معدل تشغيل الإناث سوى 1على 4من مجموع الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فما فوق(المندوبية السامية للتخطيط، أكتوبر 2019، ص57)،وأن فرص الشغل المتاحة عادة للنساء هي تلك المتسمة بالهشاشة وضعف التأهيل والكفاءة المهنية وصعوبة الاندماج،على غرار فرص الشغل الفلاحي الذي يستوعب أعدادا كبيرة من النساء الراغبات في تأكيد استقلاليتهن المادية ودعم أسرهن من خلال الهجرة نحو المناطق المنتجة للصادرات الفلاحية أو نحو الخارج. تعزز مثل هذه الشروط والعراقيل فرضية بعد المسافة بين المرأة والولوج الميسر العادل للفرص الاقتصادية، بالرغم من سلسلة التشريعات التي صدرت بعد 2011 في مجال ضمان حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفق مبدأ المناصفة والمساواة التي لن تتحقق، في اعتقادنا،إلا بتفعيل مبدأ التعليم المنصف.

التعليم المنصف: تيسر الولوج إلى خدمات التعليم بالنسبة للفتيات والنساء خلال العقد الأخير بفضل تبني الدولة لإجراءات المساواة بين الجنسين في مراكمة التعلمات، وتجاوز السلبيات الاجتماعية لمرحلة ما بعد الاستقلال التي كرست منطق النوع الاجتماعي في التعليم العصري غير التقليدي. يؤكد مخطط الرؤية الإستراتيجية 2030 على العديد من المبادئ لـتأهيل قطاع التربية والتكوين أبرزها تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص. وقد اقتربت نسب التعلم في جميع الأسلاك التعليمية إلى مبدأ المساواة بين الجنسين في الولوج إلى التعليم الذي أريد له أن يكون ذا جودة للجميع ويسهم في الارتقاء الفردي والمجتمعي، وتراوحت نسبة الإناث ما بين 45,51% و49,53% خلال الموسم الدراسي 2016-2017. غير أن معظم النساء ربات الأسر اللواتي تتناولهن هذه الورقة البحثية هن ضحايا نظام تعليمي مجحف مثقل بالقيود الاجتماعية، وخصاص مهول في البنيات والتجهيزات التعليمية لفترات ما بعد الاستقلال، واللواتي استطعن بفضل إرادتهن وعزيمتهن تحدي

الأمية وخوض غمار المشاركة في البناء الاقتصادي، وإعادة التشكيل الاجتماعي للبلاد خلال فترة انفتاح النافذة الديمغرافية. إنهن نسوة قدمن من أوساط اجتماعية هشة ورفضن القيود الاجتماعية التي تحد من خياراتهن في إعالة أسرهن ومشاركة أزواجهن في تحمل أعباء وتكاليف العيش الأسري، وقبلن الهجرة نحو مناطق المغرب الفلاحية أو نحو الخارج، وكرسن بذلك ميزة النساء الرافضات للتقاليد الموروثة، والفاعلات في خلخلة منظومة العلاقات الاجتماعية وإعادة بنائها على أسس حديثة.

2-بداية تراخي القيود الاجتماعية وتمرد المرأة المهاجرة العاملة بضيعاتاشتوكة.

جذبت منطقة اشتوكة وهي أحد أهم سهول مجال سوس جنوب المغرب– على غرار باقي المناطق الفلاحية- خلال العقود الأخيرة مئات الآلاف من النساء المهاجرات من مختلف مناطق المغرب ومن أوساط اجتماعية متنوعة وأعمار متباينة، للعمل في الضيعات الفلاحية الكبرى التي يمتلكها أو يكتريها المستثمرون المغاربة والأجانب على امتداد سهل سوس. تستقطب الضيعات الفلاحية قوى عاملة شابة من الجنسين، لكن أرباب الشغل يفضلون اليد العاملة النسائية لأسباب كثيرة، على رأسها ارتفاع إنتاجية المرأة العاملة مقارنة بباقي الفئات العمالية في الضيعات الفلاحية. وفي هذا الصدد استقطبت المنطقة عاملات مهاجرات من قرى المغرب العميق ومن ضواحي المراكز الحضرية المتسمة بالهشاشة الاجتماعية، للاستقرار في اشتوكة، والعمل في الضيعات الزراعية المنتجة للبواكر، لاسيما المتخصصة في إنتاج الطماطم، حتى كاد نعت "نساء الطماطم " يلتصق بالعاملات الرزاعيات المشتغلات في هذه الضيعات.

ولاشك أن الخروج للعمل حرر النساء من كثير من القيود الاجتماعية التي تفرضها العائلة المحافظة.أما واقع التنمية غير المتكافئة بين جهات وأقاليم البلاد، فقد سرعوتيرة الهجرة الداخلية نحو المناطق التي توفر فرص الشغل لأعداد كبيرة من اليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي، فتحركت تيارات هجرة داخلية قوية نحو القطب التنموي الفلاحي لسهل اشتوكة الذي شهد تطورا ديمغرافيا سريعا وتغيرات اجتماعية غير مسبوقة، لعبت فيها المرأة العاملة الوافدة دورا بارزا في خلخلة البناء الأسري التقليدي ومنظومة العلاقات الاجتماعية،ووضعها في سكة التغيير لتكون قابلة لإعادة التشكل على أسس اجتماعية ومادية حديثة، ومنها على الخصوص:

1■جدلية العلاقة المرأة - الرجل: فرضت المرأة العاملة في القطاع الفلاحي بطموحاتها ورغباتها وانخراطها القوي في الشغل شخصيتها على الرجل، إذ تستطيع القيام بأشغال فلاحية كانت إلى عهد قريب حكرا على الرجال، بل إن بعض المهام الفلاحية أصبحت لا تسند من قبل أرباب الشغل إلا للنساء بفضل قدرتهن وكفاءتهن على الانجاز بفعالية وإنتاجية عالية. وقد كان هذا الطموح الذي أصبح في ضيعات سوس واشتوكة حقيقة على أرض الواقع، بداية التحرر المادي والمعنوي للمرأة في البيت، وفرض منطق جديد للتعامل الزوجي على أساس الاستقلالية وإعادة النظر في الأدوار والوظائف الأسرية بين الرجال والنساء. ووفق المنطق الجديد للعلاقات الاجتماعية والأسرية، تحررت المرأة المهاجرة العاملة من وظيفة الإنجاب الثقيل والمتكرر، والرعاية الكلية للأبناء وتلبية رغبات الزوج والقيام بمختلف خدمات البيت وانتظار عودة الأزواج إلي حضن الأسرة، لصالح وظائف جديدة فرضها خروج المرأة للعمل، منها المشاركة مع

الأزواج في تقليص الخصوبة وضبط الإنجاب، والتفاوض في شأن عدد الأفراد في الأسرة تماشيا مع الوضع الاقتصادي، وتقاسم مهام رعاية الأطفال على قاعدة مبدأ المساواة والأبوة المشتركة.. إنها أدوار اجتماعية حديثة بدأت تتحقق على أرض الواقع، ويكرسها الحضور القوي والمستمر للمرأة المهاجرة العاملة في الفضاء العمومي إلى جانب الرجل، ليس للعمل فحسب بل لقضاء مآرب اجتماعية واقتصادية قيادية، في مجتمع يشهد تحولات متسارعة، منذ اعتماد الدولة خيار الانفتاح الاقتصادي على السوق الدولية. لقد ترتب عن هذا الخيار تأنيث العمل الفلاحي، ودفع بكثير من النساء للاشتغال في الضيعات الفلاحية وفي محطات تلفيف المنتجات الزراعية لساعات طويلة تمتد إلى وقت متأخر من الليل، لم يكن يسمح بها عادة قبل بدء تحولات المجتمع المغربي جراء الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

تعد العاملات الزراعيات المهاجرات إلى اشتوكة والقادمات من مختلف مناطق المغرب العميق في القرى النائية أو من هوامش المدن الكبرى، يدا عاملة نسوية أو "قوة عمل ناعمة" لخدمة الاقتصاد الفلاحي الرأسمالي. ويمكن تقسيمها إلى صنفين: 1- زوجات وفتيات مستقرات مع أسرهن بسهل اشتوكة، يشتغلن طوال السنة في الضيعات الفلاحية العصرية ومحطات إعداد المنتوج للتسويق،2-فتيات مهاجرات وافدات غير مستقرات يحضرن إلى المنطقة في ذروة النشاط الفلاحي للاشتغال في الحقول الزراعية لجني وجمع المحاصيل أوفي محطات التلفيف، ويعشن في شكل مجموعات إما داخل بيوت يعدها المشغل داخل الضيعة الفلاحية أو يكترين مؤقتا بيوتا في المراكز الحضرية الناشئة، مثل مركز أيت عميرة ومركز بلفاع أو المدار الحضري لمدينة بيوكرى، ويغادرن المنطقة فور انتهاء الموسم الفلاحي على أمل العودة إليها في الموسم الفلاحي المقبل.

ومهما يكن صنف الكادحات الزراعيات فإن القاسم المشترك بينهن، هو العمل الشاق المتواصل في قطاع عرف إلى عهد قريب بأنه ذكوري بامتياز. لقد أنتجت التحولات الاجتماعية التي شهدتها الأسر المغربية عامة والأسر الوافدة على اشتوكة بصفة خاصة دافعية لدى عشرات المئات من النساء للعمل خارج البيت للاستجابة للمتطلبات المتزايدة للأسر في المعيش اليومي.

تخضع النسوة اللواتي انتقتهن الهجرة الوافدة من المناطق الأكثر فقرا ومن الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة (نساء مطلقات ــ أمهات عازبات ــ نساء يعلن أزواجا يعانون من أمراض مزمنة-نساء عجز أزواجهن عن تأمين العيش الكريم لأفراد أسرة ممتدة..) لضغوطات ثلاثية الأبعاد، تختصر مختلف أنواع العنف المادي والرمزي الممارس ضدهن في بيوتهن وفي الضيعات الفلاحية وأماكن العمل، تلخصها تجاذبات علاقات الشغل باشتوكة:

الشكل البياني : تجاذبات علاقات الشغل باشتوكة.

المصدر: انجاز شخصي بناء على معطيات واقع العمل الفلاحي باشتوكة.

1 - أرباب العمل: يفرض المستثمر شروط عمل خاصة تخدم مصلحة المقاولة، ويفضل تشغيل العاملات الزراعيات القادرات على أداء المهام الفلاحية اللازمة، دون أدنى مطالبة بالحقوق المادية والمعنوية المشروعة. وغالبا ما يفضل هؤلاء، القوة العاملة الناعمة الوافدة من مناطق خاصة معروفة بجدية نسائها في العمل الفلاحي الشاق، مثل الوافدات من مناطق دمنات (ازيلال) وبعض جماعات منطقة بني ملال، ويتفادون تشغيل النساء القادمات من قلعة السراغنة وخنيفرة بداعي كونهن يتماطلن في أداء العمل، ولايستجبن لمتطلبات رب الشغل، كما أنهن كثيرات الإلحاح على المطالب الاجتماعية وحقوق العاملات داخل الضيعات الفلاحية.

وفق هذا الاختيار المفروض من قبل أرباب الشغل، تصنف القوى العاملة النسائية باشتوكة إلى صنفين هما: عاملات سهلة الانقياد (Les ouvrières dociles) يستجبن لكافة أوامر أرباب الشغل، ولا يطالبن سوى بالحد الأدنى من شروط العمل، وقد يشتغلن خلال أيام العطل والأعياد، وفي فترات تراكم الأشغال الفلاحية لساعات طويلة قد تستمر خلال الليل. أما الصنف الثاني فهن العاملات الثائرات غير الخاضعات(Les ouvrières insoumises) اللواتي يشتغلن مقابل التمسك بكامل حقوقهن المشروعة المنصوص عليها في مدونة الشغل، أو على الأقل بأبرز تلك الحقوق، مثل الحصول على بطاقة الشغل وتحسين ظروف العمل وتحديد عدد ساعات الكدح

اليومي والرفع من الأجور وضمان الحق في الانخراط النقابي، فضلا عن الرعاية الاجتماعية كالتصريح بالعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNSS) وترسيمهن بعد انقضاء المدة القانونية المنصوص عليها في مدونة الشغل... .

2 ــ وسطاء الشغل: تتمثل مهمة الوسيط في الشغل في السهر على اختيار النساء القادرات على ضمان جودة العمل الفلاحي وذلك من خلال الاحتفاظ باليافعات ذوات الأجساد القادرة على أداء جميع أنواع الأعمال الشاقة داخل الضيعة الفلاحية، وإبعاد النساء اللواتي يظهرن ضعفا أو وهنا بدنيا، أو اللواتي يفتعلن المشاكل داخل مقرات العمل. ويتم عمل الوسيط/ الوسيطة في الشغل باعتباره "موغا-MORA" الباطرونا في "الموقف"_ مكان تجمع العاملات والعمال الزراعيين_ كل صباح قبل التوجه إلى الضيعات الفلاحية،وفي غالب الأحيان خارجه، حيث يقوم الوسطاء باختيار العاملات المعنيات مساء اليوم السابق للعمل الفلاحي. يشبه الوسيط/ الوسيطة في العمل الذي يشتغل لفائدة الباطرونا الفلاحية بـ«Félix» « Mora، بالنظر إلى تشابه مهمته في اختيار العمال والعاملات بناء على قواعد صارمة، بالمهمة التاريخية التي كلف بها "موغا" بالمغرب في الخمسينيات من القرن الماضي في انتقاء العمال المغاربة وفق الصرامة نفسها لاختيار العمال المغاربة للعمل في مناجم الفحم شمال فرنسا.

3 ــ رؤساء العمل : يتكلف هؤلاء بمهام مضنية في تدبير الأشغال داخل الضيعة الفلاحية، وتحملهم النساء العاملات المسؤولية في مختلف ما يتعرضن له من ضغوطات العمل،ومن الإهانات والمعاملات القاسية والحاطة أحيانا من الكرامة الإنسانية، لأنهم المحاور المباشر داخل مقرات العمل في ما يخص طبيعة المهام وطريقة أدائها، وتوقيت الشغل وجودته. ولأن أغلب النساء العاملات أميات يجهلن حقوقهن، ويتم اختيارهن من قبل الوسطاء ضمن الفئة الأولى الأكثر انصياعا والأقل أجرا، فإنهن غالباما يتعرضن لبعض المضايقات على أساس النوع الاجتماعي (DISCRIMINATION SUR LA BASE DU GENRE)، تسندها البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

يفضل أصحاب الضيعات الفلاحية باشتوكة تشغيل اليد العاملة النسائية على تشغيل الذكور للأسباب التي أشرنا إليها آنفا. وقد أثار هذا الفعل التمييزي غير ما مرة مناوشات تحولت إلى صدامات بين ممثلي أرباب الشغل والعمال الزراعيين بأماكن تجمعات اليد العاملة (الموقف) . تشكل هذه المناوشات فصلا من فصول التغيرات الاجتماعية التي ظهرت بالمنطقة، وقد غذتها بقوة الهجرة النسائية المطردة.

تعد الهجرة النسائية بهذا، عاملا من عوامل التغيرات الاجتماعية، ويتضح ذلك في الأدوار الجديدة المنوطة بالنساء المهاجرات الوافدات داخل مجتمع اشتوكة المحافظ في الأصل، وفي الظواهر الحديثة المرتبطة بالتوافد النسائي المكثف على المنطقة. ويمكن إبراز بعض هذه التغيرات في مستويات ثلاثة:

-أولا، خروج المرأة للعمل وخاصة في القطاع الفلاحي العصري الذي احتضن نساء عاملات وافدات من حقول هجرية بعيدة عن سهل اشتوكة. إن تفكك البنية التقليدية للأسرة المغربية وسرعة انفتاح المجتمع المغربي على الاقتصاد العالمي عبر الفلاحة التصديرية ،عجل بخروج

نساء من مجتمعات تقليدية محافظة للهجرة والعمل في ضيعات فلاحية عصرية يسيرها رجال مستثمرون مغاربة وأجانب، بل إن بعض النساء أصبحن مؤخرا، ونتيجة لتفكك بنية الأسرة التقليدية يهاجرن خارج الوطن للعمل في حقول الفراولة جنوب اسبانيالا تقل معاناتهن عن مشاكل العاملات الزراعيات بسهل اشتوكة وضيعات أيت عميرة وبيوكرى وبلفاع...وقد اكتسب بعضهن تجربة العمل الزراعي المطلوبة داخل الضيعات الكبرى العصرية بسهول المغرب الفلاحي. لقد كان عمل المرأة إلى حدود بداية الثمانينات لا يتعدى نطاق البيت وبعض أشغال حقول الأسرة في الاقتصاد المعيشي، أما الآن وبسبب الهجرة النسائية المكثفة،فقد أضحى عملها خارج البيت، بسهل اشتوكة مألوفا ليس فقط بالنسبة للنساء المهاجرات الوافدات ولكن أيضا حتى بالنسبة لنساء الأسر الأصلية.

-ثانيا تحرر المرأة ورفضها شروط المجتمع المحافظ، ويتجلى ذلك في الخروج للعمل وتحقيق نوع من الاستقلالية الفردية في اتخاذ القرارات التي تهمها من حيث شغلها وطريقة لباسها واختيار شريك الحياة، والتحكم في الإنجاب وتحمل مسؤولية الأبناء في التمدرس وإعالة باقي أفراد الأسرة، والتهرب من سلطة الأزواج. وقد يكون ذلك مدعاة لمزيد من التفكك الأسري، إذ يسهل على المرأة المهاجرة الوافدة التي تحصل عل فرصة شغل في القطاع الفلاحي أن تدخل غمار تجربة تدبير الأسرة منفردة خارج رقابة العلاقة الزوجية،ونفهم من ذلك أن الهجرة النسائية هي عامل قوي محدد للتغيرات الاجتماعية، إذ تكررت ظاهرة مطالبة النساء بالطلاق من أزواجهن بعد تحقيق استقلالية مادية وأجر مسترسل من العمل الفلاحي، غير أنالأمر يتطلب دراسة ميدانية تستجلي تداعيات الاستقلالية المادية للمرأة العاملة على التماسك الأسري، لسنا هنا بصددها. تتحمل المرأة الوافدة هذه المسؤوليات مجتمعة، تسندها الأدوار الجديدة المنوطة بها في مجتمع اشتوكة، خاصة حضورها القوي في المجال العمومي(الضيعات الفلاحية -المرافق الإدارية – المقاهي والمطاعم – الأسواق الأسبوعية – فضاءات ومتاجر المرأة - السفر خارج المنطقة...) بشكل لم تعهده المنطقة من قبل.

-ثالثا، انقلاب الأدوار الاجتماعية وتأنيثها، حيث كانت وظائف النساء لا تتعدى عمل البيت وتربية الأبناء ورعايتهم وتوفير متطلباتهم اليومية، فيما يتولى الرجال مهام العمل خارجه وتأمين لقمة العيش والسعي إلى مضاعفة الجهد للادخار قصد تأمين حاجيات الأسرة في التعليم والعلاج. ولكن مع خروج المرأة للعمل في الضيعات الفلاحية، انقلبت الأدوار الاجتماعية وظل كثير من الأزواج يعول على عمل الزوجة والفتيات اليافعات في كل مناحي الحياة، بما في ذلك بناء المسكن وتحمل مصاريف العيش اليومي. لقد عاينا – بحكم انتمائنا لسهل اشتوكة- أسرا تدبر النساء شؤونها اليومية وتتحمل أعباء إعالة أفراد أسرتها، بينما الزوج يظل في حالة عطالة لأسباب صحية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو لأن بعض أرباب الشركات الفلاحية بالمنطقة يفضلون تشغيل النساء والفتيات اليافعات بدل الرجال. وفي هذا السياق يحدث أن يحصل نوع من التراضي لتبادل الأدوار الاجتماعية بين الزوج والزوجة المهاجرين إلى المنطقة تحت تأثير الظروف الصعبة لتكلفة العيش.

-رابعا، تدفع العديد من الظروف العاملات إلى الانخراط بقوة في الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة بين الفينة والأخرى، ومنها الظروف الاجتماعية غير المستقرة، أحيانا بسبب عدم التوافق بين المستثمرين الأجانب والوطنيين المالكين لشركات فلاحية، أو بسبب إعلان إفلاس مقاولات فلاحية، وأحيانا أخرى بسبب احتقان الوضع داخل المقاولة بين العمال والباطرونا، وهو ما يهدد العاملات الزراعيات بالبطالة وفقدان الشغل. ولا يزال سهل اشتوكة يعيش احتقانا اجتماعيا غير مسبوق وسط العمال والعاملات الزراعيات الذين فقدوا الشغل بعد التوقف المفاجئ عن العمل لشركة يملكها مناصفة مستثمر مغربي وأخر فرنسي، بعد تصدع دعائم الشركة وانسحاب المستثمر الفرنسي، وكانت الحصيلة الاجتماعية ثقيلة حيث تعطل الشغل الفلاحي ودخل العمال والعاملات في سلسلة إضرابات مصحوبة بوقفات احتجاجية للمطالبة بالحق في العمل أما ممقر عمالة إقليم اشتوكة ايت باها كان آخرها في 11 فبراير 2020.

وعموما تتلخص ظروف تردي أوضاع الشغيلة الفلاحية النسائية المهاجرة الوافدة على اشتوكةفي:

1- عدم احترام بعض أرباب الشغل للحد الأدنى للأجور، واللجوء إلى استغلال عوز فئات اجتماعية هشة تقبل الأجر المقترح وإن كان لا يتناسب مع ظروف وطبيعة العمل. ويسهل توظيف المستثمرين للوسطاء في التشغيل هذا النوع من التحايل على الشغيلة الفلاحية، كاللجوء إلى دفع الأجر اليومي مباشرة بعد انتهاء الشغل. وينتج عن ذلك تكريس أرباب العمل للأجور الزهيدة مقابل أرباح هامة تحققها الشركات الخاصة على حساب الطبقة العاملة، مساهمين بذلك في تشكيل بنيات اجتماعية جديدة داخل سهل اشتوكة يعاد معها إنتاج الهشاشة والفقر الاجتماعي. وحسب المعطيات التي استقيناها من تقني فلاحي يسير ضيعات فلاحية تابعة لأحد المستثمرين الأجانب منذ أكثر من 20 سنة، فإن أجر العاملات الزراعياتلا يتعدى 69,73 درهما ل8 ساعات من العمل المتواصل في اليوم، وأن العمل وفق المهام المحددة (le travail à la tache) ، يقلص عدد ساعات العمل اليومي في بعض الضيعات إلى 6 أو 7 ساعات.

2- لا يصرح بعض أرباب الشغل بالعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNSS)، وحتى إذا تم ذلك، يفاجأ العمال والعاملات بأن عدد الأيام المصرح بها لا يتناسب مع عدد الأيام والسنوات الفعلية للخدمة داخل الشركة الفلاحية. وتضطر العاملات حينها إلى التنقل بين إدارة الضيعة الفلاحية وفرع مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على المستوى الإقليمي، لإثبات صحة ذلك بالإدلاء بوثائق إدارية تأخذ منهن جهدا ووقتا ومالا إضافيا.

3 - تنص مقتضيات قانون الشغل على تمتيع العاملات داخل الضيعات الفلاحية العصرية ومحطات التلفيف باعتبارها مقاولات حديثة، بالرعاية الطبية وحفظ سلامة الأجيرات وتحسين ظروف العمل، غير أن بعض الشركات الخاصة لا تلتزم بتلك المقتضيات إلا في مناسبات خاصة، مثل الزيارات الميدانية لمفتشي الشغل ولجان الفحص المهتمة بمنح شهادة الجودة للمقاولة الفلاحية. أما الحق في التنظيم النقابي فإن المشغلين-الباطرونا- لا يسمحون عادة بممارسته داخل الضيعات والمقاولات الفلاحية بما في ذلك ضيعات المستثمرين الأجانب، خاصة الإسبان والفرنسيين الذين يعملون على محاصرة التنظيمات النقابية المؤطرة للعاملات والعمال الزراعيين

وتبخيس جهودها في الدفاع عن قضايا وحقوق الأجراء(bafouer le droit des salariés). وحسب إحصائيات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA التابعة للاتحاد المغربي للشغل، بلغ عدد العمال المنخرطين بسهل اشتوكة في هذا التنظيم النقابي ما بين 3000 إلى 4000 منخرطا، موزعين بين عشرات المقاولات الفلاحية، وينشط أعضاؤها بضيعات أومحطات تلفيف الإنتاج الفلاحي التابعة لDUROC وAZURA و SYNGENTA وغيرها....وغالبا ما يتعرض هؤلاء للتوقيف أو الطرد من العمل بسبب نشاطهم النقابي، ويضطر العمال إلى التضامن معهم في أشكال احتجاجية تبدأ بالاعتصام أمام مقرات الشركات الفلاحية المعنية وتنتهي بوقفات احتجاجية أمام إدارة متفشية الشغل الإقليمية وأحيانا أمام مقر عمالة اشتوكة، مما يضع السلطات الإقليمية في موقف حرج، لاسيما وأن تدخلاتها لدى المشغلين لا تؤدي دائما إلى حل كل مشاكل القطاع الفلاحي.

4 . لا يتوفر أغلب العاملات الزراعيات المهاجرات الوافدات على اشتوكة على بطاقات العمل التي تؤكد هوية الشغيل المنصوص عليها في مدونة الشغل ، كما يحرمن من حقوق اجتماعية أساسية مثل التعويض عن الساعات الإضافية والاستفادة من الخدمات الصحية والتعويضات العائلية وكذا الاستفادة من منحة الأقدمية ... .إنتسريح العاملات والاحتفاظ بفئة قليلة داخل المقاولات الفلاحية، يجعل معظمهن في وضعية بطالة في شهر يوليوز وغشت وشتنبر، وعاملات محطات التلفيف لفترة تصل إلى 7 أشهر. يتمسك العمال والعاملات بالحق في الشغل، ويواجه المستثمرون هذه المطالب بضرورة احترام خصوصيات القطاع، وعلى رأسها موسمية العمل الفلاحي وعدم استقرار الشغل. يثير هذا الوضع أحد أكبر التحديات الاجتماعية التي تعانيها الأسر الوافدة على سهل اشتوكة، والتي بدأت تتكيف مع ظروفعمل الفلاحة التصديرية في السنوات الأخيرة.

6. التضييق على الحريات النقابية داخل مقرات العمل ولجوء المستثمرين إلى فرض عقوبات على مسيري النقابات ومندوبي العمال الذين يؤطرون الطبقة الشغيلة، ويدافعون عن كرامتهم وحقوقهم الاجتماعية والمادية، وخاصة الرفع من الأجور داخل شركات تستفيد من الإعفاء الضريبي ومختلف أنواع المساعدات، وتجني أرباحا ضخمة على حساب بؤس القوى العاملة النسائية.

لكل هذه الأسباب، دخل سهل اشتوكةمؤخرا مرحلة من الحراك الاجتماعي لم يسبق لها مثيل، اتخذت شكل سلسلة احتجاجات وإضرابات ينفذها العمال والعاملات وأسرهم أمام الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف للمطالبة بالحقوق الاجتماعية وحقوق أسرهم، تؤيدها نقابات مهنية تعمل على تأطير العاملات ومساندتهن. لقد بدأ هذا الحراك العمالي منذ سنة 2000، لكنه اتخذ منحى جديدا بعد سنة 2011 مستفيدا من خصوصيات الحراك الشعبي الوطني المصاحب لتداعيات الربيع العربي، وتصاعدت وتيرته خلال السنوات الأخيرة ونستجلي مظاهره في:

■احتقان الأوضاع الاجتماعية وتأجج الصراع بين العمال والعاملات وأرباب الشركات الفلاحية الخاصة في كثير من المناسبات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، إضراب عمال إحدى الشركات عن العمل ما تسبب في خسائر هامة للشركة ونتج عنه طرد العمال ولجوء المضربين

إلى خطوة تصعيدية خطيرة تمثلت في قطع الطريق الإقليمية رقم 1014 الرابطة بين الجماعة الترابية لأيت عميرة والطريق الوطنية رقم 1. كما قامت بعض العاملات الزراعيات بشركة فلاحية بأيت عميرة (ROSAFLORE) بشل حركة المرور على الطريق الإقليمية رقم 1014، يوم الاثنين 12 ماي 2019، في خطوة تصعيدية لإثارة الانتباه إلى احتجاجهن وإجبار المشغل على دفع أجور العمال التي توقفت منذ شهر ونصف (trois quinzaines). وبعد تدخل السلطات الأمنية المختصة وعمالة إقليم اشتوكة، تم التوصل إلى حل ظرفي يقضي بصرف الأجور جزئيا مقابل تسريح عدد من العاملات والعمال. ويظهر من خلال سلسلة الحوارات بين المشغل المغربي والنقابات المؤطرة للعمال، أن ضيعات هذا الأخير باشتوكة تشهد تراكم العديد من المشاكل قد تعصف بإمكانية استمرار العمل لفائدة مئات العاملات،وخاصة منذ انفصال شركته عن مقاولة المستثمر الفرنسي.وضع هذا الاحتقان الذي تشارك فيه المرأة العاملة بقوة، السلطات المحلية والأمنية في دائرة الصراع، لاسيما وأن مثل هذه الأحداث تتكرر بين الفينة والأخرى على طول السنة وفي مجموع تراب سهل اشتوكة.

■تنفيذ العمال والعاملات تظاهرات في الشارع العام أمام المديرية الإقليمية للتشغيل والمديرية الجهوية للتشغيل بأكادير، للمطالبة بتفعيل مقتضيات قانون الشغل والمطالبة بالحقوق، يكتسي بعضها طابعا إنسانيا، مثل التعجيل بتوفير وسائل نقل آمنة تحفظ كرامة العاملات، كتوفير الحافلات بدل العربات والشاحنات المهترئة التي يلجأ إليها بعض المنتجين والمصدرين لنقل العاملات والعمال إلى الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف. ولابد من الإشارة إلى أن سهل اشتوكةشهد أحداث سير مؤلمة لشاحنات وعربات نقل العاملات الزراعيات من محل سكناهنإلىمقرات العمل، سجل أكثرها مأساوية يوم 29 مارس 2018 على الطريق الإقليمية الرابطة بين أيت عميرة وبيوكرى وراح ضحيته 9 أشخاص نصفهم نساء، وقد أعاد الحادث حينها النقاش لدى الرأي العام المحلي حول مسؤولية الجميع، خاصة المستثمرين في القطاع الفلاحي الذين لا يرغبون في توفير حافلات ووسائل نقل العمال والعاملات في ظروف صحية وآمنة.وقد يكون الاحتجاج في شكل اعتصامات مفتوحة للمطالبة بحق الشغل حتى بعد بيع الضيعات الفلاحية لمالكين ومستثمرين جدد كما هو الشأن بالنسبة لإضراب عمال وعاملات إحدى شركات اشتوكة باكادير بداية شهر يونيو 2019:

الصورة : إضراب عاملات إحدى ضيعاتاشتوكة للمطالبة بالشغل.

المصدر: تصوير شخصي، يونيو2019.

لقد أصبح مشهد التظاهرات والاحتجاجات، باعتبارها حقا من حقوق الإنسان المكفولة وفق ظهير الحريات العامة، جزءا من التغيرات الاجتماعية الناشئة بسهل اشتوكة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالهجرة الوافدة.

لكل هذه الاعتبارات تتحين النساء العاملات الفرصة للهجرة نحو الخارج قصد تحسين أوضاعهن الاجتماعية والهروب من واقع يتلظى بلهيب ضغوطات اجتماعية واقتصادية وثقافية لا "تعترف" دائما للمرأة بالحق في الإسهام في التنمية والمشاركة في البناء الاقتصادي للبلاد إلا عبر مدخل العمل الأسري. وفي هذا السياق تغدو الهجرة نحو الخارج حلا لكثير منهن، لاسيما بعد اتساع الطلب على اليد العاملة النسائية المغربية في الشغل الفلاحي في بعض الدول الأوروبية مثل اسبانيا.

3-حقول الفراولة الاسبانية ملاذ آخر لتحطيم ما تبقى من القيود الاجتماعية.

تعتبر الهجرة النسائية أحد أهم مكونات النظام الهجري الوطني خلال العقود الأخيرة بل مكونه الرئيسي والحديث، ذلك أن الهجرة الخارجية إلى إحدى الدول الأجنبية ظلت إلى عهد قريب حكرا على الذكور دون النساء. لكن تحولات المجتمع المغربي وانخراط البلاد في الاقتصاد الرأسمالي

والتبادل التجاري مع الخارج وخاصة مع الدول الأوروبية، فرض بروز ظواهر اجتماعية على غرار الهجرة النسائية قصد العمل الفلاحي في دول أوروبا المتوسطية وعلى رأسها اسبانيا.

يمكن التمييز بين ثلاث فترات تاريخية طبعت مغادرة العاملات المغربيات نحو الخارج:

- قبل عام 1980: كانت الهجرة النسائية تتم في إطار التجمع العائلي،ولا تهاجر المرأة لوحدها إلا نادرا قبل هذا التاريخ.
- بعد 1980: برزت ملامح اتجاه جديد للهجرة النسائية، هو الهجرة في إطار مشروع مستقل لتحقيق أهداف الاستقلالية الذاتية للمرأة بعيدا عن سلطة الأسرة في التجمع العائلي، وذلك من طرف فئات من النساء يتقاسمن الانتماء إلى وضع اجتماعي لا يؤمن لهن كل متطلبات العيش الكريم (أمهات عازبات – نساء مطلقات – نساء أرامل- متزوجات بدون أبناء- نساء يعلن أسرا. ...)
- خلال بداية الألفيةالثالثة 2000م: أصبح للنساء القدرة والاستقلالية على بناء وإنجاح مشروع الهجرة خارج دائرة سلطة الأزواج بعدما كن تابعات للمشروع الهجري الأسري. وفي هذا الصدد ظهرت وجهات هجرية جديدة على رأسها مزارع الفراولة الاسبانية، التي تستقطب عاملات زراعيات من مختلف مناطق المغرب،بعضهن اكتسب تجربة العمل الفلاحي في ضيعات اشتوكة. يشار إلى أن اسبانيا هي وجهة جديدة للهجرة النسائية في مجال الشغل الفلاحي، لكنها أحد أهم وأقدم الوجهات التقليدية للهجرة الدولية للمغاربة، ففي سنة2012 مثلابلغ عدد المهاجرين المغاربة المقيمين باسبانيا بطريقة قانونية حوالي 777278 مهاجرا من مجموع 5056466 مهاجرا يشكلون مغاربة العالم، حسب بعض الدراسات (لكبير عطوف ، 2012، ص 60).

يؤشر قدرة المرأة على خوض تجربة الهجرة بمفردها خارج أرض الوطن على إرادتها في تجاوز العلاقات المثقلة بالقيود الاجتماعية والثقافية ورغبتها في إثبات ذاتها ضمن مشروع هجرة مستقل لعبت فيه النساء دور الريادة، بعدما اختزل قبل ذلك إسهامهن في النظام الهجري الموسوم بالتجمع العائلي في الأم أو الزوجة وليس المرأة المهاجرة.

إن بروز هذا التيار الهجري هو نتاج التحولات الدينامية التي شهدها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة. فالانتقال من العمل الفلاحي داخل خلية الأسرة إلى العمل المأجور (travail salarié)، ومن العلاقات الاقتصادية القائمة على تبادل المنتجات الفلاحية لتأمين المعيش اليومي للأسرة القروية إلى تنقيد المجتمعات القروية(monétarisation des sociétés rurales)، لا يمكن أن ينتج سوى مرشحين ومرشحات للهجرة الخارجية، للبحث عن المال خارج منطقة الاستقرار لتحقيق الذات وربح طموح المشروع الهجري.

يستجيب التيار الهجري النسائي لمقتضيات سوق الشغل الدولي الذي أصبح معولما وأكثر انفتاحا على اليد العاملة "الناعمة" أو بتعبير فاطمة ايت بلمداني- marché de travail sexuée et mondialisé-(Fatima Ait Ben Lmadani، 2012) لاسيما بعد ظهور أنشطة اقتصادية في الشغل الفلاحي تتطلب مزيدا من العاملات الزراعيات المؤهلات القادرات على رفع تحدي انجاز مهام زراعية خاصة بدقة وكفاءة عالية، نذكر منها تلك الأشغال المرتبطة بجني الفراولة ومختلف أنواع المنتجات الفلاحية في حقول دول أوروبا المتوسطية مثل ايطاليا واسبانيا.

لقد وقع المغرب على اتفاقية الشغل مع الحكومة الاسبانية في 25 يوليوز 2001، تلغى بموجبها كل الاتفاقيات السابقة وتدبر حركية العمال المهاجرين إلى اسبانيا وتهدف إلى " تنظيم ومراقبة تدفقات اليد العاملة بين البلدين، وتعمل الحكومة الاسبانية بموجبها على إبلاغ السلطات المغربية بأعداد العمال الذين يمكن استقبالهم بالأراضي الاسبانية، كما تنص الاتفاقية على احترام البلدين لالتزاماتهما بخصوص تفعيل المراقبة وتحركات المهاجرين الموسمين واحترام مقتضيات قوانين الشغل لتفادي استغلال المغاربة الذين يتواجدون فوق التراب الاسباني بطريقة غير قانونية (Mohamed Khachani،2010). ويعتمد المشغلون الاسبان في هذا الإطار على خدمات ANAPEC (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل وتنمية الكفاءات) في ميدان تدبير ومواكبة تنقل العاملات المهاجرات الموسميات إلى جنوب اسبانيا.

لقد غيرت الهجرة النسائية المغربية إلى جنوب اسبانيا مع بداية الألفية الثالثة كثيرا من معالم المشهد الهجري الوطني،وأضفت عليه إحدى أهم الخصوصيات التي ستطبعه بعد هذا التاريخ، خاصة وأن أعداد المهاجرات المغربيات نحو الوجهة الاسبانية بدأت في التزايد مع مطلع عام2000م لتستجيب، من ناحية للطلب المتزايد على الشغيلة الفلاحية لتلبية حاجيات الاقتصاد الاسباني، ومن ناحية أخرى للحاجة إلى الشغل، لدى فئات عريضة من الشرائح الاجتماعية العاطلة عن العمل أو التي تتطلع إلى فرص شغل أفضل لتحسين ظروف العيش في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

جدول تطور عدد العاملات المهاجرات إلى مزارع الفراولة الاسبانية 2002-2013

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
العدد	336	95	359	294	2330	5277	12000	17000	5169	2737	2398

المصدر:

CHADIA ARAB, Dames de fraises, doigts de fée, Les invisibles De la migration saisonnière marocaine en Espagne. Edition en toutes lettres, Casablanca, 2018, p 156.

بلغ عدد المهاجرات المغربيات إلى اسبانيا أوجه سنة 2009 إذ تجاوز عتبة 17000 امرأة، ويوضح الجدول أعلاه عدم انتظام تدفق تيار الهجرة النسائية وذلك بسبب تذبذب حاجيات سوق الشغل الفلاحي لليد العاملة المغربية في اسبانيا. ولابد من التأكيد هنا على أن الهجرة النسائية المغربية إلى اسبانيا في إطار المشروع الهجري المستقل بدأت قبل سنوات 2000م ،إذ وصل عدد المهاجرات المغربيات سنة 1996 مثلا إلى حوالي 7850 مهاجرة (Laura Oso– 2000)، لكن ما يثير الانتباه هو تفضيل المزارعين الإسبان للعاملات المغربيات لأسباب كثيرة على رأسها انخفاض الأجور والمردودية المرتفعة للمهاجرات المغربيات وعدم انخراطهن في حركات

الاحتجاج المطالبة بالحقوق الاجتماعية عكس باقي المهاجرات من جنسيات أخرى مثل (رومانيا – بلغاريا – بولونيا - أوكرانيا ...)، وهذه ميزة على الأقل لا تنقص من أرباح المشغلين الإسبان في موسم جني المحاصيل أن لم تكن تسهم في ارتفاعها. أوردت خوانا مورينو نيتو(Juana Moreno Nieto– 2012) سمات أخرى لا تقل أهمية لتفسير إقبال المشغلين على المرأة العاملة المغربية في حقول الفراولة منها، كما جاءت على لسان أحد المستثمرين الاسبان بمنطقة اللوكوس شمال غرب المغرب" أنهن أيد ناعمة أكثر رقة وأوسع حذر في التعامل مع الفاكهة، ويركزن على الشغل ويتوفرن على أنامل خفيفة مفيدة في جمع الفراولة، المنتج الذي يتطلب عناية شديدة لحفظ جودته قبل الوصول إلى المستهلك". كما تتميز العاملة المغربية بالصبر وقدرة مزدوجة على التحمل: التحمل البدني لإنجاز مهام فلاحية متعبة ومتكررة في حقول الفاكهة الحمراء، والتحمل النفسي لقبول ظروف العمل القاسية بأجور زهيدة والصبر على الشتائم المخلة أحيانا بالحياء الصادرة عن بعض رؤساء العمل والتي تتحملها النساء أكثر من الرجال. تقدم النظرية البنيوية في مقاربتها للموضوع تفسيرا منطقيا لهذا التوجه في إطار عام وشامل للعلاقة بين المركز(دول الاتحاد الأوروبي) والهامش (المغرب) ، "فإذا كانت الهجرة تمثل نوعا من استغلال المركز للهامش، فإن النساء المهاجرات يكن في البيئة التي يهيمن فيها الذكور أكثر عرضة لاستغلال الرجال لهن، لذلك قادت التغييرات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل على نحو واسع إلى إنشاء مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية، وفيها يتم في الغالب اختيار النساء المهاجرات للعمل لكونهن أكثر انصياعا وأقل أجرا مقارنة مع الرجال".(هاشم نعمة فياض، مجلة عمران،2018،).ويجد« خضوع» هؤلاء النسوة في اعتقادنا، لمقتضيات العمل وفق معايير المشغلين الإسبان دون فرض منطق الاشتغال داخل دائرة العمل القانوني والحماية الاجتماعية التي تنص عليها مواثيق الشغل الدولية، أسبابه في تداخل ثلاثة أبعاد:

1-البعد الاجتماعي : تنحدر أغلب النساء المهاجرات من أوساط جغرافية هشة، قد تكون قرى من المغرب العميق أو مراكز حضرية هامشية تعاني الفقر والحرمان وعجزا في الخدمات الاجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع مستويات العيش.أما وضعيتهن الاجتماعية فلا تقل هشاشة عن واقع الأوساط التي ينحدرن منها، إذإنهن في الغالب أرامل ومطلقات ومتزوجات يعلن أسرا متعددة الأبناء بل حتى أمهات عازبات... دفعتهن ظروف الحرمان لمغادرة البلد قصد تحسين وضعهن الاجتماعي عبر مدخل الشغل الفلاحي المدر للدخل. وفي ظل هذه الظرفية يصعب على العاملات المهاجرات المطالبة بأكثر من فرصة شغل تخفف عنهن متاعب جمة تركنها في بلداتهن الأصلية، غير أنها لازمت مخيلتهن وعبرت معهن مضيق جبل طارق إلى الضفة الأخرى دون استئذان.

2-البعد الشخصي: هاجرت كل النسوة لتحقيق مشروع هجري شخصي غايته إيجاد الشغل لتحقيق الذات والاستقلالية والبعد عن الهيمنة الذكورية، والإفلات من الرقابة الاجتماعية المثقلة بالقيود التي تحد من حريتهن وتكبل طموحاتهن وآمالهن في الوصول إلى عوالم تتيح لهن فرصة اتخاذ القرار بعيدا عن سلطة الأزواج أو الآباء. ولهذا فإن حضورهن بالمهجر هو بالدرجة الأولى للتمرس على تحقيق الاستقلالية المزعومة من خلال الشغل الفلاحي، وليس التدرب على النضال

من أجل انتزاع المطالب الاجتماعية. ويعتبر هذا في اعتقادنا سببا كافيا يجعل النساء المهاجرات في مزارع اسبانيا يشتغلن في صمت، في قطاع خبرن تفاصيل يومياته وأعماله المضنية في مزارع وحقول المستثمرين المغاربة والأجانب بوطنهن الأم.

3-البعد السيكولوجي: تصنف الهجرة النسائية والخروج من البلد خارج ضوابط "التجمع العائلي"،أي هجرة النساء بمفردهن في إطار استراتيجية تحررية تفلت المرأة من محددات وتقاليد العيش الأسري بالنسبة للعازبات، ومن علاقات الارتباط بالزوج في حالة المطلقات والأمهات اللواتي يعلن أبناء. وفي كل الأحوال تعيش المهاجرات على أمل التحرر من كل أصناف المعاناة النفسية(الرقابة الأسرية الضاغطة – التقاليد الاجتماعية – العنف الزوجي والأسري – الاستغلال بشتى أصنافه في مجالات الشغل ....) للالتحاق بفضاء أوربي قد يكون أرحم حالا من بلداتهن الأصلية، قبل أن يكتشفن بامتعاض وبكثير من الندم أحيانا، مرارة واقع اسباني لا يقل سوءا. غير أن الحالة السيكولوجية والنفسية للمهاجرات تقر بقاعدة القبول بالوضع المأمول بعد تقييم المزايا الاقتصادية المراد الحصول عليها في الشغل الفلاحي، بعيوب ومشاكل النزوح من الوطن الأم.

إن النزوح بصيغة المؤنث لا يمكن استقصاء كنهه بنظرة أحادية من الجنوب لإشكالية الهجرة، بل لابد من الاطلاع على واقع وتفاصيل حياة العاملات المهاجرات بنظرة من الشمال، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى انشغال العديد من الأبحاث بموضوع الهجرة النسائية المغربية إلى أوربا عامة وإلى اسبانيا بصفة خاصة،أنتجت تراكما معرفيا بمقاربات مندمجة استحضرت واقع اشتغال المهاجرات في مزارع الاسبان ومستويات الرعاية الاجتماعية الممنوحة ومدى احترام الباطرونا المشغلين قوانين الشغل الفلاحي في مزارع الفراولة، خاصة ساعات العمل والحماية الصحية والأجر المقابل للشغل وغيرها... وكانت المقاربات المذكورة تمزج بين المعرفة الميدانية المستمدة من المهاجرات أنفسهن عبر استمارات واستجوابات مباشرة في محطات التلفيف والضيعات الفلاحية، ومواكبة معاناتهن من خلال التسلل إلى ضيعات الاسبان وتقمص الباحث لشخصية العامل المهاجر، وبين ما توفره المعطيات الرسمية في بلد المهجر من إحصائيات عن أعداد المهاجرات وظروف الاشتغال وأرقام الرعاية الصحية والأجور والحق في التنظيم النقابي والاستفادة من التأمين الصحي ...

تشي الهجرة النسائية منظورا إليها من الجنوب (بلد الانطلاق) أو من الشمال (بلد الاستقبال) بواقع اجتماعي متصدع، لعبت فيه المرأة العاملة المهاجرة دور الريادة من حيث كونها فاعلة في التغيير الاجتماعي الناتج عن قيادة مشاريع الهجرة المستقلة ونتيجة لتداعياتها أم ضحية لها في آن واحد. ذلك أن الشغل الفلاحي في مزارع الاسبان لم يكن امتدادا للمهام الزراعية التي تؤديها المرأة القروية بفضل انتمائها للعالم الريفي، أو دراية المرأة القادمة من أوساط حضرية أو شبه حضرية بحكم تمرسها على العمل الفلاحي في ضيعات اشتوكة وغيرها، بل أضحى عمل مزارع الفراولة مغايرا تماما ليس في تقنيات جني المنتج الزراعي وتلفيفه وإعداده للتسويق بل حتى في الظروف الاجتماعية المحيطة به والعمليات التقنية المصاحبة له واختلاف بيئة الاشتغال وعلاقات الشغل الجديدة، ويمكن إدراج بعض هذه المتغيرات وتداعياتها الاجتماعية في:

1: يفرض المزارعون الاسبان تنظيما خاصا وتوزيعا للعاملات المهاجرات داخل الضيعات وحقول الفراولة لا يأخذ دائما بعين الاعتبار جنسيات المهاجرات، فيحدث أن تجبر المرأة المغربية التي غادرت لأول مرة بلدتها وبلدها على العمل جنبا إلى جنب مع نساء من بولونيا ورومانيا وبلغاريا وغيرها...قادتهن الظروف نفسها إلى مزارع الاسبان. تصدم المهاجرة المغربية بتفاصيل تنظيم العمل بمنطق الخلط بين المهاجرات دون اعتبار للخصوصيات الثقافية واللغوية، وتزداد الأمور تعقيدا عندما يفرض المنطق ذاته في مقرات السكن والإيواء المعدة لاستقبال المهاجرات داخل الضيعات الفلاحية، لاسيما وأن أغلب العاملات أميات وينحدرن من أوساط اجتماعية هشة،الأمر الذي يحد من إمكانيات التواصل مع الأجانب من داخل مقر العمل. ويحدث دائما أن تتدخل النساء لدى المشغلين عبر الوسطاء لفرض منطق آخر، أساسه ضم العاملات المهاجرات القادمات من المغرب، بل المنحدرات من المنطقة نفسها في فريق عمل واحد ومكان استقرار وإيواء مشترك لتخفيف الضغط النفسي والسيكولوجي على هؤلاء النسوة. وتندرج قدرة المرأة المهاجرة على مجابهة كل هذه الضغوط النفسية ضمن عوامل التغير الاجتماعي، التي تزيد شخصية المرأة صلابة وتعزز فرص استقلاليتها المادية والمعنوية ضمن مشروع الهجرة المستقل الذي بدأت تفاصيله من البلد الأصل. إن المهاجرة هنا لا تختزل في مجرد أم أو زوجة، بل أضحت امرأة تقود مشروعا شخصيا للهجرة وقادرة على التصدي لتداعياته النفسية وضغوطاته السيكولوجية من أجل جمع المال لإعالة أسرتها وضمان استمرار تمدرس أبناءها وتسديد مصاريف علاج أبويها،بل حتى الادخار لإنجاز مشاريع صغيرة مدرة للدخل في بلدتها. وتظل القدرة على النجاح في هذا المنحى رهينة الإمكانيات التي يوفرها الشغل الفلاحي وضمان استمرارية العمل ودفع الأجور.

2: إن هجرة المرأة خارج أرض الوطن في استقلالية عن الرجل يعد في حد ذاته تمردا على التقاليد الاجتماعية الموروثة والعادات المكتسبة المستمدة، والتي تناقلتها الأجيال من الأجداد إلى الآباء، فلم يكن يسمح للمرأة في ظل هذه الهندسة الاجتماعية الأصيلة بمغادرة البيت بمفردها والهجرة إلى الخارج سوى في إطار التجمع العائلي، حيث تصبح المرأة تابعا للرجل خاضعا له سواء كان زوجا أو أبا. لكن مع تحولات المشهد الهجري الوطني، واستمرار تدفق تيار الهجرة النسائية نحو الدول الأوروبية تحولت الهجرة المغربية من الذكورة المطلقة إلى التأنيث الغالب،وبدأت مع هذا التيار الهجري، أشكال لاحصر لها من التغيرات الاجتماعية التي تتغذى من الهجرة النسائية وتغذيها، وتسرع حوافز النزوح من وتيرتها، لاسيما وأن تأنيث فعل الهجرة يرجع إلى سنوات خلت، فمنذ بداية 1990كانللنساء حصة كبيرة ضمن مجموع المهاجرين نحو الخارج ، قرابة 50 % من مجموع المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، و33 %في اسبانيا و30% في ايطاليا ، حوالي 70 %في دول الخليج (فاطمة ايت بلمداني، homme et migration ,2012.).

لم تعد مؤسسة الزواج المصير الحتمي للمرأة، ولا العيش في كنف رجل متسلط يلبي احتياجات الأسرة ما يستهوي المرأة، بل فتحت الهجرة آفاقا واسعة أمام النساء للتمرد على كل هذه الطموحات الماضوية،والسعي عبر مدخل الهجرة لبناء مشروع هجري مستقل يؤسس لطموحات

وآمال جديدة ومستجدة بانفتاح أبواب الهجرة أمام النساء، خاصة وأنهن يتلقين عبر مختلف وسائل التواصل المتاحة أنباء عن إمكانية الخروج من سيطرة وهيمنة الزوج والأسرة وبناء طموح الاستقلال الذاتي والفردي في بلد المهجر بعيدا عن رقابة الأسرة، كما أن محفزات أخرى تتدخل لتقوية رغبة النزوح والهجرة منها أن "المهاجر لما يعود إلى بلده الأصل خلال فترات الإجازات السنوية يتفانى في إظهار صورة النجاح الاجتماعي" (محمد خشاني، محاور،2018)التي تسلب المرأة الراغبة في الهجرة قدرتها على مقاومة البقاء في ظل وضع أسري وبناء زوجي لا ترضاه لنفسها، وتسارع بالتالي إلى التخطيط والشروع في تنفيذ الطموح الهجري المستقل.

تكتسي الهجرة النسائية في البداية طابع تحرريا بالنظر إلى الفرص المتاحة للمرأة العاملة لل"هروب من علاقات الارتباط بالزوج" والتحرر من "الهيمنة الأبوية والذكورية المطلقة في النظام الأسري التقليدي"، غير أنها تصبح فيما بعد مصدر الخطر على القيم الاجتماعية التي تهتز ويعتريها الخلل بسبب مفعول مختلف الممارسات التحررية المصاحبة للهجرة في بلد الاستقبال. لقد طفت إلى سطح العلاقات الاجتماعية بعض الممارسات الدخيلة على القيم الاجتماعية، منها كما لاحظت الباحثة شادية عرب أن بعض النساء المهاجرات إلى حقول الفراولة جنوب اسبانيا، قد طالبن بالطلاق من أزواجهن في أول موسم للهجرة (شادية عرب، 2018،ص129)، بل إن البعض الأخر فضل ترك أفراد الأسرة في رعاية الأزواج والبقاء في اسبانيا بطريقة غير قانونية بعد انتهاء موسم جني الفراولة وعقدة العمل مع المشغل الاسباني، في تحد سافر لمقتضيات العلاقات الأسرية،ورفض الانصياع لمطالب الأزواج في العودة السريعة إلىأرض الوطن للالتحاق بالأبناء في العائلة. وهو ما يعني اهتزاز صورة هيمنة الرجل وسلطته داخل الأسرة،وبداية تشكل علاقات جديدة بين الرجل والمرأة في التدبير الأسري تتلاشي من خلالها الهيمنة الذكورية لصالح تفوق الحضور الأنثوي، وتولي المرأة مكان الريادة في رعاية الأسرة جنبا إلى جنب مع الرجل، والتفوق عليه أحيانا لتصبح المرأة المهاجرة المستقلة اقتصاديا "ربة بيت"chef de famille، حتى وإنكان لا يعترف لها اجتماعيا وقانونيا بهذا الدور، في مجتمع لا يزال رغم كل التحولات القيمية التي صاحبت الهجرة النسائية، يرفض المس بقوامة الرجل في الأسرة المغربية التقليدية والحديثة.

ومن صور تلاشي القيم الاجتماعية الناتج عن التأنيث الغالب في الهجرة إلى حقول الفراولة الاسبانية، تغير في الأدوار التقليدية للمرأة، من الدور القائم على الأمومة والإنجاب إلى دور الفاعل في البناء الاقتصادي للأسرة. ويترتب عن انقلاب الأدوار الاجتماعية أضرار يكتوي بنارها الرجل الذي يسمح لزوجته بالبحث عن موارد اقتصادية إضافية لفائدة الأسرة،بالهجرة خارج الوطن، لكن سرعان ما تنسى تلك الأضرار إذا تفوقت العوائد الاقتصادية التي تجلبها الهجرة على أثارها النفسية. أما في حال العكس فقد تتحول الهجرة إلى نقمة على الأسرة، وتؤزم علاقات الأزواج وتقلب الوظائف التقليدية للآباء داخل الأسر رأسا على عقب، لاسيما إذا اختارت المرأة "التمرد" على سلطة الزوج أو التواطؤ معه للبقاء في اسبانيا بطريقة غير قانونية والبحث عن تسوية الوضعية . ففي ما بين سنة 2002 و2004 مثلا، اختارت 75% من المهاجرات البقاء في اسبانيا بعد نهاية عقدة الشغل الفلاحي (Fatima Ait Ben Lmadani-2012)،

وهو ما يزكي الطرح القائل بأن غالبية النساء المهاجرات، يخططن لإنجاح المشروع الهجري المستقل باختيار "الحريك" والدخول في متاهات التسوية القانونية غير مأمونة العواقب في حال النوع الاجتماعي.إن ثقافة "الحريك" نفسها هي تعبير جلي عن تغيرات الواقع الاجتماعي الناتجة عن النظام الهجري المتحول إلى التأنيث الغالب، فإلى عهد قريب ظل الحريكأو« الهجرة السرية »غير القانونية إلىأوروبا عموما واسبانيا على الخصوص حكرا على الرجال. لكن علينا أن نحتاط من توظيف مصطلح "الهجرة السرية، لأن كل المهاجرين الذين يدخلون التراب الأوروبي عامة والاسباني على الخصوص، معروفون لدى الدوائر الرسمية كما أن طرق ومسالك عبورهم وأماكن استقرارهم لم تعد تخفى على أحد. ويعتبر لكبير عطوف " الهجرة السرية" أحد أكبر الحقائق الزائفة (évidences mensongères) لأن " المهاجر السريفي الدول الأوربية، يعد ضرورة ملحة للاقتصاد الموازي غير القادر على المنافسة دون توظيف يد عاملة رخيصة ووفيرة كالتي توفرها الهجرة التي تنعت بالسرية" (لكبير عطوف، 2002، ص 46).

3: لم يكن عمل المرأة المغربية المهاجرة إلى أوروبا ضمن المشروع المستقل يتعدى بعض الأشغال التي تناسب القدرة الفيزيولوجية للمرأة عموما مثل الأعمال المنزلية والمطعمة وقطاع الخدمات والأعمال المرتبطة بالسياحة وخدمات العناية بالذات والتجميل وبعض أشغال التجارة الحرة... وغيرها، ومع انطلاق تحولات المشهد الهجري في بداية الألفية الثالثة، وتنامي المد الهجري بصيغة المؤنث، ظهرت قطاعات شغل جديدة تستقطب الشغيلة النسوية القادمة من دول العالم النامي عموما ومن المغرب على الخصوص، ومنها الشغل الفلاحي الذي يهيئ للمرأة المهاجرة فرص عمل في الضيعات الفلاحية وفي محطات التلفيف ومستودعات إعداد المنتجات قبل تسويقها في الأسواق الأوروبية والدولية.

تقدم مزارع الفراولة الاسبانية الكثير من فرص العمل لفائدة المهاجرات المغربيات تؤطرها اتفاقيات بين الحكومة المغربية والسلطات الاسبانية، مافتئت تتزايد في السنوات الأخيرة رغم تذبذب حاجيات سوق الشغل في دولة الاستقبال، قصد سد الطلب المتزايد على "اليد العاملة الناعمة" التي لا تتوانى في عرض تجربتها وخبرتها في جني محاصيل "الفاكهة الحمراء" وصلابتها وقدرتها على انجاز مهام فلاحية لا يقوى على انجازها عادة سوى الرجال.

وقد شهدت اسبانيا منذ التحاقها بالاتحاد الأوروبي في عام 1982 ازدهارا اقتصاديا شمل القطاعات الحيوية وانعكس ايجابيا على النهضة التنموية لهذا البلد الأوروبي المتوسطي، واستحال الازدهار طفرة اقتصادية مع مطلع سنوات 1990 و2000، وهو ما يفسر تطور القطاع الفلاحي خاصة في الجنوب و"احتكار" الاسبان سوق الاتحاد الأوروبي لتصريف المنتجات الزراعية بحكم منطق الأفضلية لمنتوج الدولة العضو في المجموعة الأوروبية. ولتكون في مستوى الاستجابة لكل حاجيات السوق الأوروبية من المحاصيل الزراعية المنتجة بالبلاد، كان لابد من حل مشكل الخصاص في اليد العاملة خلال فترات جمع محاصيل الزراعية مثل الفراولة، وذلك باللجوء إلي اليد العاملة المغربية النسائية وفق شروط محددة لا تأخذ بعين الاعتبار واقع عاملات نشأن في ظروف اجتماعية تطبعها خصوصيات دولة نامية من جنوب المتوسط.

يعد اقتحام المرأة سوق الشغل الفلاحي في المغرب (ضيعات اشتوكة على سبيل المثال) ودول المهجر (اسبانيا)، أحد أهم المؤشرات القوية على عمق التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، الذي اتجه نحو مزيد من التسامح تجاه حركية المرأة واستقلاليتها المادية، والتساهل مع إمكانية تحقيق مشاريعها الذاتية الطموحة والمشروعة من خلال الترخيص الاجتماعي لها بمغادرة الوطن بمفردها لبلوغ طموح مشروع الهجرة المستقل، والاشتغال لأجل ذلك في أحد القطاعات الاقتصادية المضنية والمرهقة التي تتطلب قدرات بدنية واستعدادات نفسية صارمة على غرار الشغل الفلاحي.إنها قطاعات عمل لا يرضى بها الأوروبيون عموما، لكنها فرصة سانحة لمئات الآلاف من النسوة القادمات من الجنوب لتحقيق حلم الاستقلالية الاقتصادية من العمل المأجور، أي القطاعات المصنفة ضمن ما يسميه محمد خشاني ب : (Les trois D **d**etrines,**d**angereuse,**d**égradines) أي قطاعات الشغل القذرة والخطيرة والمنحطة (محمد خشاني، برنامج محاور- فرانس 24).

4: تصل العاملات المهاجرات إلى بلد الاستقبال اسبانيا في حالة انتشاء ممزوج بالذهول لاجتيازهن كل العوائق القانونية والاجتماعية والمادية التي من شأنها أن تؤخر أو تعطل أو تقبر نجاح مشروع الهجرة. وبعد انقشاع فرحة نشوة الانتصار على مجمل القيود والانخراط في الشغل الفلاحي، تبدأ فصول أخرى من المعاناة في مزارع الفراولة، عنوانها الاستغلال والقهر والعمل المضني الشاق الذي يتواصل ل7 إلى 8 ساعات في اليوم دون توقف إلا لفترة قصيرة لتناول وجبة سد رمق البقاء على قيد الحياة.

رغم ذاك تستمر العاملات في التحدي، لاسيما وأنهن من المهمشات والمرفوضات اجتماعيا في وطنهن، أي الأمهات العازبات والمطلقات والأرامل وبعضهن نساء هربن من العنف الزوجي وتركن أسرا وعائلات في مصير مجهول، فيتعرضن لضغوطات العمل التي تستصغرها النساء على أمل البقاء في الشغل الفلاحي وفق رزنامة زمنية ومنطق اشتغال يخدم مصلحة المزارع الاسباني، فتتعرض بذاك المهاجرة في حقول الفراولة "الذهب الأحمر" جنوب اسبانيا لظلم مزدوج « فلا وطنها احترم كرامتها ولا بلد الاستقبال أعارها الاهتمام الذي تستحقه » (كنزة الغالي،2004، ص 30). وتزداد المعاناة النفسية والاجتماعية للمهاجرات المغربيات عندما يخترن البقاء في أسبانيا بطريقة غير شرعية للهروب من "جحيم" العودة إلى الوطن الأم بعد نهاية موسم جني الفراولة، فتفتح أبواب شتى أنواع الاستغلال أمام المعنيات بالأمر، ويتحطم بذلك ما تبقى من التقاليد الاجتماعية التي تصون كرامة المهاجرة، مثل الخنوع والقبول بممارسات لم تضعها في الحسبان عند التخطيط لمشروع الهجرة، كالزواج المختلط بأجانب أو العمل في الخدمة المنزلية وأشغال النظافة، وبعضهن غير حتى نمط التفكير واللباس وبدأ يرتاد الحانات ويقبل بالعيش المشترك مع أجانب تحت سقف واحد خارج ما تمليه الضوابط الاجتماعية التي تربت عليها في وطنها أو بلدتها الأصلية.

لم تكن هذه الهجرة "المفروضة اجتماعيا" سوى الحلقة الوسطى من نسق ومنظومة تفاعلات اجتماعية تبدأ بالترمل والطلاق والعنف الزوجي وضنك الحياة في كنف أسرة عجز الأب عن تأمين لقمة العيش الكريم لكل أبنائها، وتتواصل عندما تعجز المرأة عن المواجهة بالبحث عن

ملاذ للهروب إلى وجهة بعيدة خارج الوطن تحضنها حقول جنوب اسبانيا، وتنتهي بمعاناة لا حصر لها في بلد الاستقبال. وفي هذا الصدد "لا تستطيع المرأة الوحيدة كالأم العازبة والمطلقة والأرملة تأمين العيش الكريم اقتصاديا واجتماعيا دون مغادرة بلدتها ووطنها الأصلي، كما أنها تجد صعوبة أكثر من الرجل، في تحسين وتغييروضعيتها الاجتماعية وتتزوج من جديد..." (MirjanaMorokvasic، nouvelles questions feministes n°13,1986)، وباختصار فإن الهجرة بالنسبة لهؤلاء النساء من المنظور السوسيولوجي هي صراع من أجل العيش الآمن.

أهم نتائج الدراسة

-إن معظم النساء العاملات الزراعيات هن ضحايا نظام تعليمي مثقل بالقيود الاجتماعية، وينحدرن من أوساط اجتماعية وجغرافية تتسم بالهشاشة وتردي الاقتصادية وتدني مستوى العيش.

-لا تقل معاناة العاملات الزراعيات في حقول الفراولة الاسبانية وجعا عن معاناتهن في مزارع وطنهن، رغم الصورة الايجابية التي تسوق إعلاميا عن واقع التشغيل في الدول الأوربية (اسبانيا). وتختصر ضغوطات العمل مختلف أنواع العنف المادي والرمزي الممارس على المهاجرات العاملات.

-تستطيع النساء المهاجرات مواجهة كافة المشاكل النفسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن مغامرة الهجرة سواء على أرض الوطن أوخارجه، وتمني النسوة النفس بإنجاح المشروع الهجري الشخصي لانقاد الأسرة ودعمها ماديا في البلدات الأصلية (القرى وهوامش المراكز الحضرية...).

-تعد الهجرة بصيغة المؤنث أحد أكبر عوامل التغيير المجتمعي، بينما يسرع الانفتاح على الاقتصاد العالمي في قطاع الفلاحة وتيرته. أما الشغل الفلاحي الميسر لمعظم النساء فهو المدخل لتفكيك البنيات التقليدية للمجتمع،على غرار البناء الأسري ومنظومة العلاقات الاجتماعية.

-شكلت الأحواض الهجرية الوطنية مثل حوض اشتوكة بسهل سوس جنوب المغرب،والذي يتميز بجاذبية استثمارية فائقة في القطاع الفلاحي وقدرة على استقطاب عشرات الآلاف من العاملات الزراعيات من مختلف مناطق البلاد، محطة تدريب أساسية في مسار الهجرة نحو اسبانيا. وفي خضم الانتقال بين البلدة الأصلية إلى منطقة اشتوكة بسهل سوس ثم مزارع الفراولة باسبانيا، يستمر البناء الأسري في التفكك تدريجيا، ويتحطم معه ما تبقى من القيود الاجتماعية المميزة لطبيعة المجتمع المغربي المحافظ في الأصل.

-إن قبول المهاجرات الزراعيات بالعمل في مزارع الفراولة الاسبانية لا ينفي تعرضهن لمضايقات من شتى الأصناف، كما أن قبولهن بالأمر الواقع هو من صميم قناعتهن بأن الشغل الفلاحي يجنبهن الفقر ويحمي أسرهن من المساغب في واقع اسباني لا يقل سوءا عن الأوضاع في وطنهن الأم.

-تمكن بعض النسوة المهاجرات من إنجاح مشروعهن في الهجرة وحققن حلم الاستقلالية المادية والاجتماعية كما تحققت كثير من طموحاتهن في انجاز مشاريع شخصية (بناء بيت- اقتناء سيارة

–حيازة مشروع تجاري ...) تستفيد منها أسرهن وأقربائهن، وهن رمز نجاح مشروع الهجرة المستقل وقدوة كل النساء العاملات المهاجرات.

على سبيل الختم

دخلت المرأة المهاجرة سواء إلى ضيعات الأحواض الفلاحية الكبرى مثل اشتوكة أو إلى حقول الفراولة الاسبانية، في خضم سلسلة صراعات اجتماعية مستجدة كانت فاعلا فيها ونتيجة لها في الوقت ذاته. غير أن ما يثير انتباه أغلب الباحثين في تدفقات الهجرة الوطنية والدولية خلال السنوات الأخيرة ليس هو حجم التأنيث المتسارع لفعل الهجرة، بل قدرة المرأة المغربية على الصمود والمواجهة والتصدي لكافة التداعيات النفسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها، وتجاوز الصعوبات القانونية والتقاليد الاجتماعية الموروثة عن الهندسة التقليدية للمجتمع المغربي المحافظ، قصد إنجاح مشاريع هجرة مستقلة عن" التجمع العائلي" سائد الانتشار إلى حدود بداية الثمانينات. وإذا كانت القيم الاجتماعية والإنسانية وعادات وتقاليد المجتمع، تجبر المرأة على البقاء في دائرة الأسرة، والإسهام في رعايتها وضمان تماسكها، والالتزام بحدود الحرية المسموح بها والتصرف وفق منطق قيم المجتمع المحافظ الذي يصون كرامة المرأة، ويبعد تصرفاتها وممارساتها عن دائرة الشبهات، فإن انفتاح الاقتصاد الوطني على الرأسمال الدولي والسوق العالمية، وهبوب رياح التغيير الاجتماعي عبر وسائل الإعلام والتسويق للحداثة وعولمة سوق الشغل وتأنيثه، واعتبار العمل والاستقلالية الذاتية والاقتصادية قيمة إنسانية وحضارية تهم الرجال والنساء على حد سواء، قد وضع كل العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية المذكورة على المحك، وموضع نقاش عمومي مستفيض في شأن استقلالية المرأة والسماح لها بالهجرة بمفردها خارج التجمع العائلي. وكان لعامل مستوى التنمية البشرية المتفاوت بين الجهات والأقاليم، وفعل الهشاشة الاجتماعية الذي يتخلل جغرافية الوطن، وتردي أوضاع الكثير من الأسر من مناطق المغرب العميق وهوامش المدن الكبرى، وانفتاح النافذة الديمغرافية، دور بارز في تسريع وتيرة تصدع العلاقات الاجتماعية وتلاشي بعض قيم المجتمع المحافظ، الذي تساهل كثيرا مع العديد مما كان يعرف في السابق بحدود المرأة. وفي ضوء ذلك، تحركت تيارات الهجرة النسائية على المستوى الوطني بفعل اختلاف مستويات التنمية بين المناطق، وتيارات الهجرة نحو الخارج وخاصة نحو اسبانيا، بدافع الاستقلالية الذاتية وتحسين الدخل ومستوى معيشة الأسر، لتتحطم بذلك آخر القيود الاجتماعية وتتسارع وتيرة التغيير الاجتماعي الذي إن لم يكن قد أضر بصورة المرأة المهاجرة في مجتمعات الانطلاق كما في بلدان الاستقبال، فإنه قد وضعها موضع شك وتساؤلات عريضة، تعيد إلى الأذهان إشكالية التنمية والحداثة بصيغة المؤنث في مجتمعات جنوب حوض المتوسط.

قائمة المراجع

1.المندوبية السامية للتخطيط، (أكتوبر 2019)، السكان والتنمية في المغرب، خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994، التقرير الوطني،الرباط، المغرب.

2.كنزة الغالي،(2004)، نساؤنا المهاجرات في اسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء، المغرب.

3.محمد خشاني،(2018)، هجرة الشباب العربي وفشل السياسات الأوروبية، برنامج محاور على قناة فرانس 24 بتاريخ 15 يوليوز2018، اطلع عليه 20 مايو 2020.
4.هاشم نعمة فياض، (2018)، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية :دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران، العدد 26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
5.ChadiaAarab (2018), Dames de fraises, doigts de fée, Les invisibles de la migration saisonnière marocaine en Espagne. Edition en toutes lettres, Casablanca. Maroc.
6.Elkbir ATOUF (2012), Migrations représentations et sociologie rurale dans l'histoire du Maroc, souss impression, Agadir. Maroc.
7.Fatima Ait Ben Lmadani,(2012) Femmes et émigration marocaineEntre invisibilisation et survisibilisation : pour une approche postcoloniale, Hommes & migrations n°1300, Revue française de référence sur les dynamiques migratoires. Paris.
8.Juana Moreno Nieto(2012), Faut-il des mains de femmes pour cueillir les fraises ? Dynamique de la gestion de la main-d'œuvre et du travail dans le secteur fraisier du périmètre irrigué du Loukkos (Maroc), Les Études et Essais du Centre Jacques Berque, N° 11, Rabat – Maroc.
9.Laura Oso (2000),L'immigration en Espagne des femmes chefs de famille, les cahiers de CEDREF (centre d'enseignement de documentations et de recherches pour les études féministes), n°8-9.Paris.
10.MirjanaMorokvasic(1986) Émigration des femmes, suivre, fuir ou lutter. Nouvelles questions féministes, n°13.lausannne.
11.Mohamed Khachani–AMERM en collaboration avec Mohamed Bensaïd(2010), Les nouveaux défis de la question migratoire au Maroc, Cahiers des migrations internationales n°103, publication du bureau international du travail, Genève, Suisse.